الإلماع

إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع

للقاضي عياض بن موسى اليحصبي

مكتبة دار التراث
٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

الإلماع

إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع

للقاضي عياض بن موسى اليحصبي

٤٧٩ — ٥٤٤ هـ

تحقيق

السيد أحمد صقر

الطبعة الأولى

الناشر

دار التراث
ص.ب ١١٨٥ القاهرة

المكتبة العتيقة
تونس

١٣٨٩ هـ — ١٩٧٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

عياض المحدث

يعد عياض فى طليعة الرعيل الأول من علماء المغرب الذين طار ذكرهم كل مطار ، على اختلاف الأجيال والأعصار ، حتى قال قائلهم : لولا عياض ما ذكر المغرب . وشاع ذلك فى كتبهم ، ودار على ألسنتهم فى مجال التباهى والافتخار .

وكان مولده بمدينة سبتة فى منتصف شهر شعبان من سنة ست وسبعين وأربعمائة .

وقد عرف به ابنه محمد فى رسالة موجزة مركزة ، كانت المعاد لكل من ترجم له من بعده ، قال فيها: إنه «عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى ابن عياض . وقد استقر أجدادنا فى القديم بجهة بسطة من بلاد الأندلس ، ثم انتقلوا إلى مدينة فاس . وكان لهم استقرار بالقيروان . فلا أدرى أكان قبل استقرارهم بالأندلس أم بعده ؟ . وكان « عمرون » والد جد أبى رجلا خيراً صالحاً ، من أهل القرآن . حج إحدى عشرة حجة . وغزا مع المنصور بن أبى عامر غزوات كثيرة . وانتقل من مدينة فاس إلى مدينة سبتة بعد دخول بنى عبيد المغرب . وكان سبب ذلك أنه كان له ولأبيه نباهة بمدينة فاس ، فأخذ ابن أبى عامر رهنا من أعيان مدينة فاس ، فأخذ منهم أخوَىْ عمرون : عيسى والقاسم ، فخرج عمرون إلى مدينة سبتة ليقرب من أخبارهما بمدينة قرطبة ، فاستحسن سكنى مدينة سبتة . وكان موسراً ، فاشترى بها أرضاً ، وهى المعروفة بالمنارة ، فبنى فى بعضها مسجداً ، وفى بعضها داراً حبسها على المسجد ، وهى حتى الآن منسوبة إليه ، وحبس باقى الأرض للدفن ، ولم يزل منقطعاً فى ذلك المسجد إلى أن مات سنة سبع وتسعين وثلثمائة .

وولد له قبل وفاته بيسير ابنه : عياض . ثم ولد لعياض ابنه : موسى . ثم لموسى ابنه : عياض ، أبي . رحمهم الله .

ثم قال : نشأ أبي على عفة وصيانة ، مرضي الحال ، محمود الأقوال والأفعال ، موصوفا بالنبل والفهم والحذق ، طالباً للعلم ، حريصاً عليه ، مجتهداً فيه ، معظما عند الأشياخ من أهل العلم ، كثير المجالسة لهم ، والاختلاف إليهم إلى أن برع زمانه ، وساد جملة أقرانه . فكان من حفاظ كتاب الله تعالى ، مع القراءة الحسنة ، والنغمة العذبة ، والصوت الجهير ، والحظ الوافر من تفسيره ، وجميع علومه . وكان من أئمة الحديث في وقته . أصوليا ، متكلما ، فقيها ، حافظا المسائل عاقداً للشروط ، بصيراً بالأحكام ، نحويا ، ريّان من الأدب ، شاعراً مجيداً ، كاتباً بليغاً خطيباً ، حافظاً للغة والأخبار والتواريخ ، حسن المجلس ، نبيل البادرة حلو الدعابة ، صبوراً حليما ، جميل العشرة ، جواداً سمحاً ، كثير الصدقة ، دءوباً على العمل ، صليباً في الحق . وبلغ في التفنن في العلوم ما هو مشهور ، وفي العالم معلوم .

وأخذ عن أشياخ بلده سبتة ، كالقاضي أبي عبد الله بن عيسى ، والخطيب أبي القاسم ، والفقيه أبي إسحاق بن الفاسي ، وغيرهم .

ثم رحل إلى الأندلس . وكان خروجه من سبتة يوم الثلاثاء منتصف جمادى الأولى سنة سبع وخمسمائة . فوصل إلى قرطبة يوم الثلاثاء مستهل جمادى الآخرة بعدها . فأخذ بها عن : ابن عتّاب ، وابن حَمْدِين ، وابن الحاج ، وابن رُشْد ، وأبي الحسين بن سراج ، وأبي الحسن بن مغيث ، وأبي القاسم ابن النحاس ، وأبي بحر الأسدي ، وأبي القاسم بن بَقِيّ ، وأبي الوليد : هشام ابن أحمد العواد ؛ وغيرهم من أعلام قرطبة .

ثم خرج منها إلى مُرْسية يوم الاثنين لخمس بقين من المحرم ، سنة ثمان من

التاريخ ، فوصل مُرْسية يوم الثلاثاء الثالث من صفر بعده ، فوجد أبا على الصدفى مختفياً ، ووجد الرحّالين إليه قد نفدت نفقات بعضهم ، ومنهم من ابتدأ كتاباً لم يتمه ، فأخذ أكثرهم فى الرجوع إلى موطنهم ، وتربص بعضهم . فمكث هو بقية صفر وشهر ربيع الأول لا يقع على خبر ، سوى الظن بكونه هنالك . وقابل أثناء ذلك بأصوله ، وكتب منها ما أمكن على يد خاصة من من أهله . ولا يشك أن تصرفه فى ذلك لم يكن إلا بأمره ، إلى أن وصل كتاب قاضى الجماعة : أبى محمد بن منصور ، بِحَلِّ القاضى أبى على من القضاء . ووصل كتابه أيضاً إلى أبى معلماً له بذلك ؛ إذ كان يَكْرُمُ عليه ، وعلم برحلته إليه ، فخرج أبو على من اختفائه ، وجلس للتسميع ، فسمع عليه كثيراً ، ولازمه ، وكان له به اختصاص ، فحصل له سماع كثير ، فى أمد يسير .

وحكى أبى : أبو الفضل عياض ، رحمه الله : أن القاضى أبا على الصدفى ، رحمه الله، قال له : لولا أن الله يسر خروجى بلطفه ، لكنت عزمت أن أشعرك بموضع يقع عليه الاختيار من بلاد الأندلس ، لابؤبه لكونى فيه ، فتدخل إليه ، وأخرج مختفيا إليه بأصولى ، فتجد ما ترغب ؛ لما كان فى نفسى من تعطيل رحلتك ، وإخفاق رغبتك .

ولقى فى رحلته هذه جماعة من أعلام الأندلس ، وأجازه أبو على الجيّانى ، وشريح ، وابن شبرين ، وغيرهم من أعلام عرب الأندلس ، وأجازه أيضاً أبو جعفر بن بشتغير ، وابن الأدقر ، وأبو زيد بن منتال ، وغيرهم من أعلام شرق الأندلس .

ووصل بلده بعد هذه الرحلة ليلة السبت سابع جمادى الآخرة سنة ثمان وخمسمائة . وأجلسه أهل بلده للمناظرة عليه فى المدونة ، وهو ابن اثنين وثلاثين عاماً . وبعد ذلك أجلس للشورى . ثم ولى القضاء عام خمسة وعشرين وخمسمائة

لثلاث بقين من صفر ، فسار فيها أحسن سيرة ، محمود الطريقة ، مشكور الحالة : أقام الحدود على ضروبها واختلاف أنواعها . وبنى الزيادة الغربية فى جامع سبتة التى كمل بها جماله . وبنى فى جبل الميناء الرّابطة المشهورة ، إلى غير ذلك من الآثار المحمودة ، والمساعى المرضية ، فعظم جاهه وبعد صيته .

ثم نقل إلى غرناطة ، ووصل إليه الكتاب بذلك فى أول يوم من صفر عام أحد وثلاثين وخمسمائة ، فنهض إليها ، وتقلد خطة قضائها ، على المعتاد من شيمته السنية ، وأخلاقه المرضية ، مشكوراً عند جميع الناس ، لكن « تاشفين » ضاق به ذرعه ، وغصّ بمراقبته ، وصد أصحابه عن الباطل ، وخدمته عن الظلم ، وتشريدهم عن الأعمال ـ فسعى فى صرفه عن قضاء غرناطة ، فصرف بعد انفصاله عنها زائراً أهله ، وترك ابن أخيه الزاهد : أبا عبد الله ، رحمه الله ، على الأحكام وذلك فى رمضان المعظم ، عام اثنين وثلاثين وخمسمائة .

ثم ولى قضاء « سبتة » ثانية ، فى آخر عام تسعة وثلاثين وخمسمائة . قدمه إبراهيم بن تاشفين بن على بن يوسف بن تاشفين . فابتهج أهل بلده بذلك ، فسار فيهم السيرة التى عهدوا منه .

ثم بادر بالمسابقة إلى الدخول فى نظام « الموحِّدين » والاعتصام بحبلهم المتين ، فأقرّه أمير المؤمنين ـ أدام الله أمره ـ على ما كان عليه ، وصَرَف أمور بلده إليه ، وخاطبه بالتنويه ، وحظى عنده ، وشَكَرَ بِدَارَهُ وسَبْقَه . ثم رحل إليه فاجتمع به بمدينة سلا ، عند توجهه لمحاصرة مَرّاكُش ، فأوسع له ، وأجزل صلته ، ولقى منه براً تاماً ، وإكراماً عاماً ، وانصرف على أحسن حال إلى أن ثارت الفتنة » .

والفتنة التى يشير إليها ابن عياض هى ثورة أهل سبتة على الموحدين فى سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة بزعامة عياض . وقد نجحت فى أول الأمر

ثم أخذها عبد المؤمن مؤسس دولة الموحدين ، وتاب إليه أشياخ سبتة فعفا عنهم ، وأقصى عياضا عن القضاء ، حتى أدركه القضاء . وظل غاضبا عليه حتى استعطفه بالمنظوم والمنثور فرق له وعطف عليه ، ولكنه لم يعده إلى منصبه .

وزعم ابن خلدون ٦/ ٢٣٠ أن عياضا لما تولى كبر دفاع عبد المؤمن عن سبتة ، وكان رئيسها يومئذ بديله وأبوته ومنصبه . وسخطته الدولة آخر الأيام حتى مات مغربا عن سبتة بتادلا ، مستعملا فى خطة القضاء بالبادية » . وهو زعم يدفعه قول محمد بن عياض ، فقد قال : إن أباه عياضا نهض لمراكش من سبتة فى اليوم الخامس والعشرين من جمادى الثانى عام ثلاثة وأربعين وخمسمائة ، فاجتمع فيها بعبد المؤمن ، وأمره بلزومه محله إلى أن خرج عبد المؤمن لغزو دكالة ، فخرج صحبته ، فمرض بعد مسيرة مرحلة ، فأذن له فى الرجوع فرجع إلى حضرة مراكش ، فأقام بها مريضا نحواً من ثمانية أيام ، ثم مات ليلة الجمعة نصف الليل التاسع من جمادى الآخرة عام أربعة وأربعين وخمسمائة ، ودفن بها فى باب إيلان داخل السور » .

وإن تلك الأوصاف الجميلة التى وصف بها ابن عياض أباه قد يكون لعاطفة البنوة دخل كبير فى إسباغها عليه ، ولكن الذين خالطوا عياضا وخبروا أحواله قد وصفوه بمثلها أو بأحسن منها ، فهذا القاضى ابن القصير يصف لقاءه الأول لعياض ، ويتحدث عن خلاله وسجاياه ، فيقول : « لما ورد علينا القاضى عياض غرناطة ، وخرج الناس للقائه ، وبرزوا تبريزاً ما رأيت لأمير مؤمر مثله ، وحزرت أعيان البلد الذين خرجوا إليه ركاباً نيفاً على مئتى راكب ، ومن سواد العامة ما لا يحصى كثرة . وخرجت مع أبى رحمه الله ، فى جملة من خرج ، فلقينا شخصاً بادى السيادة ، منبئاً عن اكتساب المعالى والإفادة ... ولما استقر عندنا كان مثل النمرة ، كلما ليكت زادت حلاوة . ولفظه عذب

فى كل ما صرف من الكلام، للنفس إليه تتوق وله طلاوة . وكان برا بلسانه، جواداً ببنانه ، كثير التخشع فى صلاته ، مواصلا لصلاته . وقد جمعنا من سيره جملا فى الكتاب الذى جمعنا فيه مناقب من أدركنا من أعيان عصرنا ونبهائه ، وذكرنا له ما يفاخر برونقه وبهائه . وكان مع براعته فى علوم الشريعة خطيباً فى تحبيره للخطب وفى لفظه ، ظاهر الخشوع عند التلاوة وفى لحظه ، سريع العبرة ، مديما للتفكير والعبرة ، كاتباً إذا نثر ، ناظما إذا شعر .

ثم ذكر حادثة جرت بينه وبينه فى مجلس الدرس ، فيها دلالة بالغة على إنصاف عياض وتواضعه وعلم تلميذه وشجاعته فى مجابهة أستاذه بخطائه . قال : « دخلت مجلس القاضى أبى الفضل عياض ، رحمه الله ، إذ كان قاضياً عندنا بغرناطة ، وبه جماعة من الطلبة والأعيان ، يسمعون تأليفه المسمى بالشفاء ، فلما وصل القارىء إلى هذه الكلمات : «ومن قسم به أقسط» قرأه ثلاثيا . وكذلك كان فى الأم التى يقرأ فيها . فقلت للقاضى ، وصل الله توفيقه : هذا لا يجوز فى هذا الموضع . فقال : ما تقول ؟ فقلت : إنما هو أقسط ؛ لأن المراد فى هذا الموضع « عدل » فالفعل رباعى ، كما قال الله تعالى : ﴿ وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ﴾ وأما « قسط » فإنما هو : « جار » كما قال تعالى : ﴿ وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً ﴾ فتعجب وقال لمن حضر : إن هذا الكتاب قد قرأه علىّ من العالم ما لا يحصى كثرة ، ولا أقف على منتهى أعدادهم ، وما تنبه أحد لهذه اللفظة ! وفاه بلسان الإنصاف ، وشكر بفضله ، وأبلغ ببراعة علمه فى تحسين المناقب والأوصاف . وأورثنى ذلك عنده كرامة كبيرة ومبرة ، ولم تزل مستمرة ، وصنع من المكارم أجزل صنيع وأبره . رحمه الله من طود علم ، وهضبة فضل وحلم ، وتغمده وإيانا برحمته ، ونفعه كما نفع فى الدنيا والآخرة بعلمه » .

وهذا تلميذه ابن بشكوال يقول عنه : إنه عنى بلقاء الشيوخ والأخذ

عنهم ، وجمع من الحديث كثيراً ، وله عناية كبيرة به ، واهتمام بجمعه وتقييده . وهو من أهل التفنن فى العلم والذكاء واليقظة والفهم . واستقضى ببلده مدة طويلة فحمدت سيرته فيها » .

أما معاصره الفتح بن خاقان فقد قال عنه فى قلائد العقيان : « جاء على قدر وسبق إلى نيل المعالى وابتدر ، واستيقظ لها والناس نيام ، وورد ماءها وهم حِيَام وتلا من المعارف ما أشكل ، وأقدم على ما أحجم عنه سواه ونكل ، فتحلت به للعلوم نحور ، وتجلت له منها حور ، كأنهن الياقوت والمرجان ، لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان . قد ألحفته الأصالة ردداءها ، وسقته أندادها ، وألقت إليه الرياسة أقاليدها ، وملكته طريفها وتليدها ، فبذّ على فتائه الكهول سكوناً وعلماً ، وسبقهم معرفة وعلماً ، وأزرت محاسنه بالبدر اللياح ، وسرت فضائله سرى الرياح ، فتشوّفت لعلاه الأقطار ، ووكفت تحكى نداه الأمطار . وهو على اعتنائه بعلوم الشريعة ، واختصاصه بهذه الرتبة الرفيعة — يعنى بإقامة أود الأدب ، وينسل إليه أربابه من كل حدب . إلى سكون ووقار كما رسا الطود ، وجمال مجالس كما حليت الخود ، وعفاف وصون ، ما علمنا فساداً بعد الكون ، وبهاء لو رأته الشمس ما باهت بأضواء وخفر ، ولو بان للصبح مالاح ولا أسفر . وقد أثبت من كلامه البديع اللفظ والأغراض ، ما هو أسحر من العيون النُّجل والجفون المراض . . »

وتعاور المترجمون له من بعد ذلك تقريظه بما لا يخرج عن تلك المعانى التى ذكرها هؤلاء الذين شاهدوه ، وفى مقدمتهم ابن الأبار المتوفى سنة ثمان وخمسين وستمائة ، فقد ترجم له فى كتابه معجم أصحاب أبى على الصدفى وقال فى ترجمته : « كان لا يدرك شأوه ، ولا يبلغ مداه فى العناية بصناعة الحديث وتقييد الآثار ، وخدمة العلم ، مع حسن التفنن فيه ، والتصرف الكامل فى فهم معانيه ، إلى اضطلاعه

بالآداب ، وتحققه بالنظم والنثر ، ومهارته فى الفقه ، ومشاركته فى اللغة والعربية. وبالجملة فكان جمال العصر ، ومفخر الأفق ، وينبوع المعرفة ، ومعدن الإفادة . وإذا عدت رجالات المغرب فضلا عن الأندلس ، حسب فيهم صدراً . وله تواليف مفيدة ، كتبها الناس وانتفعوا بها ، وكثر استعمال كل طائفة لها . . »

ولقد كانت أوقات عياض موزعة على ثلاثة أعمال رئيسية : القضاء ، والتأليف ، والإقراء لما يؤلفه .

ودارت مؤلفاته على ثلاثة علوم : الفقه ، والتاريخ والحديث . والطابع العام لكتبه هو طابع الرواية . والعلم كما يقول الزمخشرى : مدينة أحد بابيها الرواية والثانى الدراية . وسعة رواية عياض هى التى أحلته المحل الأول فى الفقه المالكى ، وجعلت أبناء عصره يعولون عليه فى حل ألفـــاظ مدونة سحنون ، وضبط مشكلاتها ، وتحرير رواتها . وهى التى مكنت له من أسباب التفوق فى تأليف كتب الحديث التى نقصر عليها هذا الحديث .

ألف القاضى عياض فى شرح الحديث ثلاثة كتب : هى مشارق الأنوار ، وإكمال المعلم ، وشرح حديث أم زرع . وألف فى علوم الحديث كتابا واحداً هو كتاب الإلماع .

أما « مشارق الأنوار » فإنه أجل الثلاثة قدراً ، وأنبهها ذكراً ، وأكثرها دلالة على عظم مكانته فى فنون الرواية . وموضوعه : « تحقيق نصوص » الموطأ والصحيحين ؛ لأنه رأى المتأخرين قد تساهلوا فى الأخذ والأداء حتى أوسعوه اختلالا ، ولم يألوه خبالا ، فنجد الشيخ المسموع بشأنه وثنائه ، يتكلف الناس مشاق الرحلة إليه ويتناوبون الأخذ عنه ، وحضوره كعدمه ؛ لأنه لا يحفظ حديثه ولا يتقن أداءه ونحمله ، ولا يمسك أصله ، بل يمسك أصل سواه ، وربما كان معه من يتحدث معه ، أو غدا مستثقلا نوماً ، أو مفكرا فى شئونه حتى لا يعقل

ما سمعه ، ولعل الكتاب المقروء لم يقرأه قط ولا علم ما فيه إلا فى نوبته تلك ، أو يكون بعض متساهلى الشيوخ قد ناوله كتباً لا يعلم سوى ألقابها ، أو أتته إجازة فيه من بلد سحيق ، أو يشترى كتباً ويكتفى بأن يجد عليها أثر دعوى المقابلة والتصحيح . والآخذون عن ذلك الشيخ يتساهلون كذلك ، فلا يضبطون ما يكتبون ، وقد يتشاغلون أثناء السماع بمحادثة الجلساء ، وربما حضر مجلس الشيخ صبى لم يفهم بعد عامة كلام أمه ، فيعتدون بصحة سماعه إذا كان قد أوفى أربعة أعوام ، ويحتجون بحديث محمود بن الربيع : الذى يقول فيه : عقلت عن النبى ، صلى الله عليه وسلم مجة مجها فى وجهى وأنا ابن أربع سنين . وليس فى عقل محمود هذه المجة حجة على عقله لكل شىء كان من أمره أو من حوله . إلى غير ذلك من ألوان تساهل الآخذ والمأخوذ عنه .

ثم قال : إن أكثر سماعات الناس فى عصره وفى أزمان كثيرة من قبله كان بهذه السبيل ، وإنه لذلك كثر فى الكتب التغيير والفساد ، وشمل ذلك كثيرا من المتون والإسناد ، وشاع التحريف وذاع ، التصحيف .

ثم ذكر أن قلة قليلة قد هبت من قبله لإقامة هذا الأود ، وإصلاح هذا الخلل بمقدار ما أوتوا من العلم ، وهم بين غال ومقصر ، ومشكور عليم ، ومتكلف مجوم . وبعد أن تحدث عنهم وذكر من أمثلة ما كان منهم قال : إن الحاجة مست إلى كتاب « يجمع شوارد تلك الأوهام ، ويسدد مقاصدها ، ويبين مشاكلها ، وينص على اختلاف الروايات فيها ويظهر أحقها بالحق وأولاها ، وأنه لم يجد كتاباً مفرداً فى هذا الشأن ، إلا كتاب تصحيف المحدثين للدارقطنى ، وأكثره مما ليس فى الكتب الثلاثة ، وإلا كتاب الخطابى الموجز ، وإلا كتاب شيخه الجيانى المسمى بتقييد المهمل ، فإنه تقصى فيه أكثر ما اشتمل عليه الصحيحان ، وقيده أحسن تقييد ، وجوده نهاية التجويد ، ولكنه اقتصر على ما يتعلق

بالأسماء والكنى والأنساب والألقاب ، دون ما فى المتون من تغيير وتصحيف وإشكال ، وإن كان قد شذ عليه من الكتابين أسماء .

ثم ذكر أنه رتب الكلمات التى عرض لها على ترتيب حروف المعجم المعروف بالمغرب ، ولم يكتف بترتيبها على ذلك بحسب حرفها الأول فقط ، بل رتبها كذلك بحسب الحرف الثانى والثالث أيضاً . وبدأ فى أول كل حرف بالألفاظ الواقعة فى متونه فأتقن ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف ولا يعتورها إبهام ، فإن كان فى اللفظ اختلاف نبه عليه ، وبين الصواب من الخطأ ، وميز الراجح من المرجوح ، بنص من سبقه من جهابذة العلماء ، أو باجتهاده وتحقيقه هو على غرار مناهج المتقدمين . ثم ذكر أنه ترجم فصلا فى كل حرف على ما وقع فى الكتب الثلاثة من الأسماء التى يكثر تصحيف الرواة فيها ، ونبه معها على أشباهها ، ثم يعطف على ماوقع فى الإسناد من النص على مشكل الأسماء والألقاب والأنساب والكنى المبهمة . ثم ذكر فى آخر كل فصل ما جاء فيه من تصحيف ونبه على صوابه ، وشرح ما دعت الضرورة إلى شرحه من غريب ألفاظ المتون دون نقص أو اتساع ؛ لأنه لم يضع كتابه لشرح اللغة ولا لتفسير المعانى ، بل وضعه لتقويم الألفاظ واتقانها . ثم ذكر أنه قد شذت عن الأبواب نكت غريبة مهمة لم تضبطها تراجمها ؛ لكونها جمل كلمات يضطر القارىء إلى معرفة ترتيبها وصحة تهذيبها ، إما لما دخلها من التغيير أو الإبهام أو التقديم والتأخير ، أو أنه لا يفهم المراد بها إلا بعد تقديم إعراب كلماتها ، أو سقوط بعض ألفاظها أو تركه على جهة الاختصار ولا يفهم المراد إلا به ؛ فأفرد لها آخر الكتاب ثلاثة أبواب : أولها فى الجمل التى وقع فيها التصحيف وطمس معناها التلفيف . وثانيها : فى تقديم ضبط جمل فى المتون والأسانيد ، وتصحيح إعرابها ، وتحقيق مجاء كتابها ، وشكل كلماتها ، وتبيين التقديم والتأخير اللاحق لها ؛ ليستبين وجه صوابها ، وينفتح للأفهام مغلق أبوابها .

وثالثها فى إلحاق ألفاظ سقطت من الأحاديث أو من بعض الروايات ، أو بترت اختصارا ، أو اقتصارا على التعريف بطريق الحديث لأهل العلم به ، لا يفهم مراد الحديث إلا بإلحاقها ، ولا يستقل الكلام إلا باستدراكها .

ثم قال : فإذا كملت هذه الأغراض ، وسمحت تلك الأمراض ، رجوت ألا يبقى على طالب معرفة « الأصول المذكورة » إشكال ، وأنه يستغنى بما يجده فى كتابنا هذا عن الرحلة لمتقنى الرجال ، بل يكتفى بالسماع على الشيوخ إن كان من أهل السماع والرواية ، أو يقتصر على درس أصل مشهور الصحة ، أو يصحح به كتابه ، ويعتمد فيما أشكل عليه على ما هنا ، إن كان من طالبى التفقه والدراية . فهو كتاب يحتاج إليه الشيخ الراوى ، كما يحتاج إليه الحافظ الواعى ويتدرج به المبتدىء كما يتذكر به المنتهى ، ويضطر إليه طالب التفقه والاجتهاد ، كما لا يستغنى عنه راغب السماع والإسناد ، ويحتج به الأديب فى مذاكرته ، كما يعتمد عليه المناظر فى محاضرته .

وسيعلم من وقف عليه من أهل المعرفة والدراية قدره ، ويوفيه أهل الإنصاف والديانة حقه ؛ فإنى نخلت فيه معلومى ، وبثثته مكتومى ، ورصعته بجواهر محفوظى ومفهومى ، وأودعته مصونات الصنادق والصدور ، وسمحت فيه بمضنونات المشايخ والصدور .. وقد ألفته بحكم الاضطرار والاختيار ، وصنفته منتقى للنكت من خيار الخيار ، وأودعته غرائب الودائع والأسرار ، وأطلعته شمساً يشرق شعاعها فى سائر الأقطار ، وحررته تحريراً تحار فيه العقول والأفكار ، وقربته تقريباً تتقلب فيه القلوب والأبصار ، وسميته بمشارق الأنوار على صحيح الآثار » .

وصدق عياض فيما وصف به كتابه العجيب فى أنظار الأجيال . وقد كان ابن الصلاح ينشد عند ذكره :

مشارق أنوار تسنت بسبتة وذا عجب كون المشارق بالغرب

ويرجع الفضل فى حفظ هذا الكتاب إلى أبى عبد الله : محمد بن على بن يوسف الأنصارى ، المتوفى سنة ٦٤٥ فهو الذى تجرد له وأخرجه من المبيضة ، لأن عياضا مات وتركه كذلك .

* * *

والكتاب الثانى هو كتاب : « إكمال المعلم » وقد قال عياض فى مقدمته : إن طلبة العلم الذين اجتمعوا لديه ، رغبوا إليه فى التفقه فى صحيح الإمام مسلم والوقوف على معانى أخباره ، والبحث عن أغواره ، والكشف عن أسراره ، وبيان غامضه ومشكله ، وتقييد مبهمه ومهمله ، والتنبيه على ما وقع من اختلال لبعض رواته فى أسانيده ومتونه ، والبسط لما فى مقدمته من أصول علم الأثر وفنونه . وأنه رغب فى إجابتهم إلى ما التمسوه ، وتحقيق ما أملوه ؛ لأنه لم يؤلف فى شرح صحيح مسلم إلا ما ذكره أبو على الجيانى فى تقييد المهمل من الكلام على مشكل أسانيده مع المشكل من أسانيد صحيح البخارى . وإلا كتاب المازرى المسمى بالمعلم ، وقد أودعه جملة صالحة من كلام الجيانى على أسانيده .

ثم قال عياض : وكلا الكتابين نهاية فى فنه ، بالغ فى بابه ، مودع من فنون المعارف وفوائدها ، وغرائب علوم الأثر وشواهدها . وكل واحد من الكتابين أجازه لنا مؤلفه ، أعظم الله بذلك أجورهما ، وأشرق بما سعيا فيه بين أيديهما وبأيمانهما ـ نورهما ، لكن الإحاطة على البشر ممتنعة ، ومسارح الأذهان والألباب للبحث متسعة ، وكثيراً ماوقفنا فى الكتاب المذكور على أحاديث مشكلة ، لم يقع لها هناك تفسير ، وفصول محتملة تحتاج معانيها إلى تحقيق وتقدير ، ونكت مجملة لابد لها من تفصيل وتحرير ، وألفاظ مهملة تضطر إلى الإتقان والتقييد ، وكلمات غيّرها النقلة من حقها أن يخرج صوابها

إلى الوجود . وعند الوقوف ماعلى أودعناه هذا التعليق ، وضمّناه الكتاب الآخر الذى بين أيدينا المسمى بمشارق الأنوار على صحاح الآثار — تقف على مقدار ما أشرنا إليه ، وكثرة ما أغفل الكلام فى الكتابين من الفنين عليه . والعذر بين : فإن « كتاب المعلم » لم يكن استجمع له مؤلفه ، وإنما هو تعليق على ما يضبطه الطلبة من مجالسه وتتلقفه .

وكذلك « كتاب تقييد المهمل » حال بين الشيخ فيه وبين استيفاء غرضه ، ما دهمه من مدمن مرضه . فكثرت الرغبات فى تعليق لما يمضى من تلك الزيادات والتنبيهات يضم نشرها ويجمع ، والقواطع عن الإجابة تقطع ، وشغل المحنة التى طوقت عنق الإنسان تمنع ، والرجا لوقت فراغ من ذلك يسوف ويطمع ، إلى أن مَنَّ الله بإحسانه ، بحل تلك القلادة وزوالها ، وفرغ البال من عهدها القادحة وأشغالها . فتوجه الأمر ، وانقطع العذر ، وانبثت همة العبد الفقير بمعونة مولاه وتوفيقه — إلى الإجابة ، راغبة لمولاه جل اسمه ، فى المعونة وتوخى الإصابة .

ثم ترددت فى عمله ، ورأيت أن إفراد كتاب لذلك يقتطع عن الكتاب المعلم وما ضمّه — غير موف بالغرض . وأن تأليف كتاب جامع لشرحه ، لا معنى له ، مع ما تقرر فى « المعلم » من فوائد جمة لا تضاهى ، ونكت متقنة وقف عندها حسن التأليف وتناهى ، فيأتى الكلام فى ذلك ثانية غير مفاد ، أو كالحديث المعاد .

فاستتب الرأى بعد استخارة الله تعالى ، وسلوك سبيل العدل والإنصاف أن يكون ما نذكر من ذلك كالتذييل لتمام كلامه . فنبدأ بما قاله ، رضى الله عنه ، ونضيف إليه ما استتب وتوالى ، فإذا حصلت زيادة فصلناها بالإضافة إلينا إلى أن تنتهى منتهاها ، ثم عطفنا على سَوْق ما يأتى من قوله : ويتطارد

الكلام هكذا بينا قوياً بقوة الله وحوله . وكان فى « المعلم » تقديم وتأخير عن ترتيب كتاب مسلم ، فسقناه مساق الأصل ، ونظمنا فصوله على الولاء فصلا بعد فصل .

وأنا أبرأ لقارئه من التعاطى لمالم أحط به علماً ، والإغفال عما لا ينفك عنه البشر سهواً ووهما . وأرغب لمن حقق فيه خللا أن يصلحه ، أو وجد فيه مغفلا أن يبينه ويوضحه ، أو رأى فيه متأولا أن يحسن تأويله ، وألفى فيه محتملا أن يوضح دليله .

وقد اخترت للكتاب سمة على وفقه ، تشهد بالإنصاف والاعتراف لذى السبق بسبقه ، ووسمته بكتاب « إكمال المعلم » وتحريت فيه جهدى الصواب بفضل المنعم ، وأودعته من الغرائب والعجائب ما عرف قدره كل مفتن بهما مهتم ، ومن الحقائق والدقائق ما يبين كل مبهم ، ويسير مع كل منجد ومتهم . وإلى الله أرغب أن يجعلنا ممن انتفع بما علم ، وهدى إلى الصراط المستقيم وألهم .

وقد تركنا كثيراً مما تعلق بعلم الإسناد مما لم يذكره الشيخ الحافظ أبو على ، أو ذكره ولم يذكره الإمام أبو عبد الله ، إذ غالب ما ذكر فى هذا الكتاب مما فى كتاب الحافظ أبى على . ولم نتتبعه لاستقصائه فى الكتاب الآخر . لكنا ذكرنا من العلل طرفا مما لم يقع فى كتاب الحافظ أبى على ، مما هو من شرطه ، أو تركه عن قصد مما ذكره الإمام أبو الحسن الدارقطنى فى كتابه المسمى بالتتبع والاستدراكات على البخارى ومسلم ؛ إذ لم يكن غرض الحافظ أبى على فى الغالب إلا ذكر ما لم يذكره . ولولا ذكر الإمام أبى عبد الله لأطراف مما ذكره الحافظ أبو على من ذلك — لتركنا الكلام على هذا الفن فى هذا التعليق جملة ؛ إذ هو باب واسع ، والتصانيف فيه كثيرة موجودة ، ولاقتصرنا على الشرح والمعانى ، دون العلل والأسامى .

والكتاب الثالث : هو « بغية الرائد لما فى حديث أم زرع من الفوائد »

وقد تناول هذا الحديث بالشرح شراح البخارى ومسلم ، وكل من ألف فى غريب الحديث ، وأفرده بالتأليف كثيرون . ذكر بعضهم القسطلانى فى شرحه للبخارى وقال : إن كتاب عياض أجمعها وأوسطها .

ذكر عياض فى مقدمته أنه سئل عن شرح هذا الحديث ، وتفسير مشكل معانيه وأغراضه ، وفتح مقفل غريبه وألفاظه ، فأجاب سائله إلى طلبته ، ثم قال : ورأينا أن نبتدىء بالحديث وسياقة متنه ، مع اختلاف ألفاظ نقلته وزيادات بعضهم على بعض فى سرده ، ثم نذكر بعد ذلك علة إسناده ، وشرح غريبه ، وعويص إعرابه ، ومعانى فصوله ، وما يتعلق به من فقه ، وبنقدح منه من فائدة ، ويتجه فيه من وجه ، بحول الله وقوته . وطرقنا فى هذا الحديث كثيرة متشعبة ، جئنا ببعضها عن أئمة شيوخنا ، وبعضهم يزيد على بعض ، وفى متن الحديث بينهم اختلافات وزيادات ، وتقديم وتأخير ، فجئنا بأكملها رواية ، وأحسنها سياقة ، بعد تقديم أشهر أسانيدنا فيها ، إيثاراً للاختصار والإيلاف ، واستظهاراً بمن نهج لنا هذه السبيل من قدوة الأسلاف ، ونبهنا على مواضع الخلاف فيها مما يفيد فائدة ، أو يزيد فقرة شاردة ، وتمم زيادات من غير الطرق التى ذكرناها ، جلبنا بعضها ، ونبهنا على ما أمكن منها .

وبعد أن ذكر طرق الحديث وما يتعلق بها ، ذكر على طريق الإجمال ما فيه من « التعريف » و « العربية » و « الفقه » و « الغريب » فى كلام عائشة ، ثم غريب قول الأولى وما فيه من « العربية » ثم عقد « تنبيها » مهما قال فيه : « كنت نويت أن أذكر ما فى كلام كل واحدة من هؤلاء النسوة من « أبواب الفصاحة » وأنبه على ما فيه من « فنون البلاغة » وأبين ما اشتمل عليه من « أبواب البديع » على مذهب أهل هذه الصناعة ؛ فإن كلام

هؤلاء النسوة من الكلام العالى الفصيح ، الجامع للفظ المختار ، والنظم المتناسب المليح ، والمعنى الجيد البليغ الصحيح . لكنى رأيت أن إفراد الكلام عليه عند شرح قول كل واحدة يطول ؛ لما يقوجه من التكرار والمداخلة فى بعض الفصول ، فرأيت أن تأخير ذلك إلى آخر الحديث أولى ؛ ليأتى الكلام عليه دفعة ، ويفيض سجلا ، جرياً إلى ما اشترطته من الاختصار ، وكرها لما بسطته من عذر الإكثار .

وقد وفى بما وعد « من ذكر ما اشتمل عليه هذا الحديث من ضروب الفصاحة ، وفنون البلاغة ، والأبواب الملقبة بالبديع فى هذه الصناعة ، من لفظ رائق ، ومعنى فائق ، ونظم متناسب ، وتأليف متعاضد متناسق . وبالجملة فكلام هؤلاء النسوة من الكلام الفصيح الألفاظ ، الصحيح الأغراض ، البليغ العبارة ، البديع الكناية والإشارة ، الرفيع التشبيه والاستعارة . وبعضهن أبلغ قولا ، وأعلى يداً ، وأكثر طولا ، وأمكن قاعدة وأصلا . وكلام بعضهن أكثر رونقاً وديباجة ، وأرق حاشية وأحلى مجاجة . وبعضهن أصدق فى الفصاحة لهجة ، وأوضح فى البيان محجة ، وأبلغ فى البلاغة والإيجاز حجة . فأنت إذا تأملت كلام أم زرع وجدته ـ مع كثرة فصوله ، وقلة فضوله ـ مختار الكلمات واضح السمات ، بين القسمات ، قد قدرت ألفاظه قيس معانيه ، وقررت قواعده وشيدت مبانيه ، وجعلت لبعضه فى البلاغة موضعاً ، وأودعته من البديع بدعا .

وإذا لمحت كلام التاسعة ، صاحبة العماد والنجاد والرماد ، ألفيتها لأفانين البلاغة جامعة ، ولعلم البيان رافعة ، وبعصا الإيجاز والقصر قارعة .

واعتبر كلام الأولى ، فإنه مع صدق تشبيهه ، وصقالة وجوهه ، قد جمع من حسن الكلام أنواعاً ، وكشف عن محيا البلاغة قناعاً ، وقرن بين جزالة اللفظ ، وحلاوة البديع ، وضم تفاريق المناسبة والمقابلة والمطابقة والمجانسة والترتيب والترصيع .

فأما صدق تشبيهها فعلى ما شرحناه قبل . والتشبيه أحد أبواب البلاغة ، وأبدع أفانين هذه الصناعة ، وهو موضوع للجلاء والكشف ، والمبالغة فى البيان والوصف ، والعبارة عن الخفى بالجلى ، والمتوهم بالمحسوس ، والحقير بالخطير ، والشىء بما هو أعظم منه وأحسن ، أو أخس وأدون ، وعن القليل الوجود بالمألوف المعهود . وكل هذا لتأكيد البيان ، والمبالغة فى الإيضاح . فانظر أين قول القائل : الذين كفروا أعمالهم لا ينتفعون بها ، وبين قوله تعالى : ﴿والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة﴾ الآية ، وتأمل ما بين الموضعين من البيان ، وفرق ما بين الكلامين فى الإيضاح ، وإن كان الغرض واحداً والموضوع سواء . وكذلك قول امرأة : زوجى بخيل لا يوصل إلى شىء مما عنده ، وبين كلام هذه المرأة المتكلم عليه ، ووجه بلاغة التشبيه . .

ثم يعطف على التشبيه فى القرآن ، ويذكر منه أمثلة يجلى بلاغتها . ويذكر كذلك نماذج من تشبيهات الشعراء فيبين ما فيها من بلاغة ، ثم يعود من حيث بدأ فيقول : وهذه المرأة قد شبهت بخل زوجها ، وأنه لا ينال ما عنده ، مع شراسه خلقه وكبر نفسه ـ بلحم الجمل الغث على رأس الجبل الوعث . فشبهت وعورة خلقه بوعورة الجبل ، وبعد خيره ببعد اللحم على رأسه ، والزهد فيما يرجى منه لقلته وتعذره بالزهد فى لحم الجمل الغث ، فأعطت التشبيه حقه ، ووفته قسطه . وهذا من تشبيه الجلى بالخفى ، والمتوهم بالمحسوس ، والحقير بالخطير . ثم يذكر ما جاء فى كلام صواحبها من التشبيه ، ويبين وجه بلاغته على هذا النحو .

ثم يعود إلى كلامها فيبين ما فيه من حسن التأليف وجمال المناسبة والمقابلة ، فيقول : ثم انظر نظم كلامها وتطارده ، وأخذه حقه من الموالفة ، والمناسبة فى الألفاظ التى هى رأس الفصاحة ، وزمام البلاغة ؛ فإنها وازنت ألفاظها ،

وما ثلث كلها ، وقررت فقرها ، وحسنت أسجاعها : فوازنت فى الفقرة الأولى لحم برأس ، وجمل بجبل ، وغث بوعث ، فى الرواية الواحدة ، وبوعر فى الرواية الأخرى ، فأفرغت كل فقرة فى قالب أختها ، ونسجتها على منوال صاحبتها .

وعلى هذا المنوال جرى عياض فى كشف مافى حديث النسوة الإحدى عشر من ترصيع ، ومجانسة ، ومطابقة ، وحسن تفسير ، وغرابة تقسيم ، والتزام ما لا يلزم ، وإيغال أو تبليغ ، واستعارة ، وكناية ، وصحة مقابلة ، وتتميم ، وإرداف وتتبيع ، وحسن تسجيع ، وترديد . واستوفى الكلام على هذه الأنواع البيانية ، فى ثلاث وثلاثين صفحة من صفحات المخطوط .

وإن هذا الفصل الأخير من فصول بغية الرائد ، الذى كشف فيه عياض عن فنون البلاغة فى حديث أم زرع ، يعتبر فى نظرى من أروع فصول البلاغة التطبيقية فى الكتب العربية ، وهو يكشف عن ناحية مجهولة من مناحى عظمة عياض ، وهى الناحية البلاغية ، التى تجلت فيها شخصيته ، وبرز فيها رأيه ، وتجلى ذوقه الرقيق ، ونقده الدقيق . وما علمت أحداً من قبلى نبه على هذه الناحية أو أشار إليها ، فالحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله بمنه وفضله ، ولو قد انتشر منهج عياض هذا ، ونهج نهجه فيه الدارسون لأساليب القرآن والحديث ـ لغنيت الأبحاث النقدية ، وتجدد شباب البلاغة العربية ، ورفّت نضارتها ، ودامت غضارتها ، وارتاحت إليها الأرواح ، وصغت نحوها القلوب ، وجنحت إليها الأفكار ، وتعشقتها العقول ، فدامت حية فى النفوس والأذهان ، ولما كان مصيرها هذا المصير الرهيب الذى صوح فيه نبتها ، وأقفر روضها ، وحلت محلها بلاغة الأعاجم التى لا ترهف حساً ، ولا تصقل ذوقاً ، ولا تنمى ملكة البيان فى نفس إنسان ؛ لأنها فى حقيقة أمرها أمشاج من المنطق والفلسفة ، وأخلاط من النحو وعلم الكلام ، تزهق أرواح دراسيها ، وتصدهم عن النظر فيها .

ولقد أفصح عياض عن قيمة ما أتى به فقال فى آخر كتابه : وحررت فى هذا الفصل الأخير من علم البلاغة ، واستثرت ما فى كلامهن من سر الفصاحة ، وغرائب النقد ، وبديع الكلام — ما فيه غنية لمتأمليه ، ممن شدا فى باب الأدب شيئا ، وتطلع لأن يعلم صناعة تأليف الكلام ، ويفهم منازع أرباب هذا الشان . وعلى الله الاعتماد فى العفو عن الزلل ، والرغبة فى غفران المباهاة فى القول والعمل .

ولعل قيمة هذا الفصل هى التى حفزت همتى إلى تحقيق الكتاب ، وجعله التالى لكتاب الإلماع بمشيئته وتوفيقه .

* * *

أما الكتاب الوحيد الذى ألفه عياض فى علوم الحديث فهو كتاب « الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع » وقد ذكر فى مقدمته أن راغبا رغب إليه فى تلخيص فصول فى معرفة الضبط وتقييد السماع والرواية ، وتبيين أنواعها وما يصح وما يتزيف ، وما يتفق من وجوهها وما يختلف . فأجابه إلى ما طلب لأنه « لم يعتن أحد بالفصل ، الذى رغبته كما يجب ، ولا وقفت فيه على تصنيف يجد فيه الراغب ما رغب . وجمعت فى ذلك نكتا غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله . وقدمت بين يدى ذلك كله أبوابا مختصرة فى عظم شأن علم الحديث وشرف أهله ، ووجوب السماع والأداء له ونقله ، والأمر بالضبط والوعى والاتقان . وختمته بباب فى أحاديث غريبة ، ونكت مفيدة عجيبة ، من آداب المحدثين وسيرهم ، وشوارد من أقاصيصهم وخبرهم » وغنى عن البيان أن قول عياض : إنه لم يقف فى هذا العلم على تصنيف . ليس على إطلاقه ، بل هو مقصور على أهل المغرب ، فهم الذين ليس لهم تأليف فى علوم الحديث قبل كتابه . أما أهل المشرق فلهم فيه تآليف كثيرة قد أشار إليها فى مقدمته حيث يقول : فأول فصوله : معرفة أدب الطلب والأخذ والسماع . ثم معرفة علم ذلك ووجوهه ،

وعمن يؤخذ ، ثم الاتقان والتقييد ، ثم الحفظ والوعى ، ثم التمييز والنقد بمعرفة صحيحه من سقيمه ، وحسنه ومقبوله ، ومتروكه وموضوعه ، واختلاف روايته وعلله ، وميز مسنده ومرسله ، وموقوفه من موصوله . ثم معرفة طبقات رجاله من الثقة والحفظ والعدالة والجرح ، والضعف والجهالة ، والتقدم والتأخر . ثم ميز زيادات الحفاظ وغيرهم فيه ، وفصل المدرج أثناءه من أقوال ناقليه ، ثم معرفة غريب متونه وتفسير ألفاظه . ثم معرفة ناسخه من منسوخه ، ومفسره من مجمله ، ومتعارضه ومشكله . ثم التفقه فيه ، واستخراج الحكم والأحكام من نصوصه ومعانيه . ثم النشر وآدابه . وكل فصل من هذه الفصول علم قائم بنفسه . وفى كل منها تصانيف عديدة ، وتآليف جمة مفيدة » .

ولو لم يقل عياض ذلك لما كان هناك مندوحة عن تفسير قوله بأنه لم يجد بين مصنفات المغاربة مصنفا فى علوم الحديث ؛ لأنه قد جمع مواد كتابه من كتب المشارقة ، ولا سيما المحدث الفاصل الرامهرمزى ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ، والكفاية فى قوانين الرواية ، والجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ، وغيرهما من كتب الخطيب البغدادى . وقد ذكر فى كتاب الغنية الذى ترجم فيه لمائة شيخ ممن أخذ عنهم رواية أو إجازة : أنه روى تلك الكتب وغيرها من كتب المشارقة فى علوم الحديث .

بدأ عياض كتابه بباب تحدث فيه عن وجوب طلب الحديث واتقانه وضبطه وحفظه ووعيه ، أورد فيه طائفة من الأحاديث الدالة على وجوبه والرحلة فى طلبه ، ووجوب تبليغه والتحذير من الكذب والافتراء فيه ، ثم ثنى بباب فى شرف الحديث وأهله ، وذكر فيه من الأحاديث والآثار والأشعار ما طاب له إيراده ، دون تمحيص أو تدقيق ، وهو أضعف فصول الكتاب .

ويتبين هذا الضعف فى تصديره الباب بحديث « اللهم ارحم خلفائى » وهو حديث موضوع ، وإيراده حديث « من حفظ على أمتى أربعين حديثا » وهو حديث ضعيف من جميع طرقه . ونقل فيه حديث أبى سعيد الخدرى من طريق ضعيف ، وترك طريقه الصحيح . وذكره خبرا طويلا عن البخارى (٢٩ ـ ٣٤) يقول فيه : إن الرجل لا يصير محدثا إلا بعد أن يكتب أربعا مع أربع ، كأربع مثل أربع ، فى أربع عند أربع ، بأربع على أربع ، عن أربع لأربع . وكل هذه الرباعيات لا تتم له إلا بأربع مع أربع . فإذا تمت له كلها هان عليه أربع ، وابتلى بأربع ، فإذا صبر على ذلك أكرمه الله فى الدنيا بأربع ، وأثابه فى الآخرة بأربع » . وهو خبر مكذوب على البخارى يحمل فى أطوائه دلائل افترائه .

ثم عقد بابا تحدث فيه عن آداب طالب السماع ، وما يجب أن يتخلق به ، بدأه بحديث يروى عن ابن عباس أن رسول الله قال : « اعتموا تزدادوا حلما » وهو حديث لا يصح له طريق ، وذكر فيه أيضا حديث « اطلبوا الحديث يوم الاثنين والخميس » وهو حديث باطل . وذكر فيه آثاراً صحيحة عن الشافعى ومالك ومجاهد ، ولكنه ذكر أثراً عن على بن أبى طالب يقول فيه : إن من حق العالم أن لا تكثر عليه السؤال ، ولا تعنته فى الجواب ، ولا تلح عليه إذا كسل ، ولا تأخذ بثوبه إذا نهض . . الخ . ولست أرتاب فى أن هذا الكلام لم يدر بخلد على كرم الله وجهه ، وعذر عياض فى ذكره أنه مسطور فى جامع بيان العلم لابن عبد البر ، وفى الفقيه والمتفقه والجامع للخطيب البغدادى .

وأعقب هذا الباب بباب موجز جيد عما يلزم من إخلاص النيه فى طلب الحديث وانتقاد من يؤخذ عنه . .

وأردفه بباب متى يستحب سماع الطالب ، ومتى يصح سماع الصغير ،

لخص فيه ما قاله الخطيب وابن خلاد . ولكنه ذكر فيه حديثاً رفعه إسماعيل ابن رافع ونصه : « من تعلم علما وهو شاب كان كوشم فى حجر ، ومن تعلم بعد ما يدخل فى السن كان كالكاتب على ظهر الماء » وأعقبه بقوله : « وقد رفع هذا الحديث محمد بن عجلان ، عن سعيد بن أبى سعيد ، عن أبى هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « من تعلم العلم وهو شاب ، كان كوشم فى حجر » وذكر بقية الحديث .

وهو حديث موضوع لا يصح عن رسول الله .

ويأتى بعد ذلك باب الأبواب فى الكتاب ، وهو الخاص بأنواع الأخذ وأصول الرواية ، وهى ثمانية ضروب أولها : السماع من لفظ الشيخ ، وثانيها : القراءة عليه ، وثالثها : المناولة ، ورابعها الكتابة ، وخامسها الإجازة ، وسادسها : الإعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته . وسابعها : وصيته بكتبه له . وثامنها : الوقوف على خط الراوى فقط .

وقد فصل القول على هذه الضروب ضرباً ضرباً ، وبين أقسامها ، وماز صحيحها من سقيمها فأجاد وأفاد ، وضم فيه إلى أقوال المشارقة أقوال المغاربة والأندلسيين التى تلقفها من الشفاه ، أو اجتناها من المصنفات .

ولقد بلغ عياض ذروة الكمال فى حديثه عن الضرب الخامس الخاص بالإجازة ، واستوفى الكلام على وجوهها الستة . ونقل فى تضاعيف كلامه نصوصاً قيمة من كتب أهل أفقه ومن غيرهم . ومما يزيد من قيمة هذه النصوص أن الكتب التى نقل منها مفقودة ، والقليل الموجود منها ما زال مخطوطاً ، كنقله من كتاب الوجازة لأبى العباس القمرى المالكى ، وكتاب أبى مروان الطبنى ، والبرهان لأبى المعالى الجوينى ، وأبى الطيب الطبرى ، وأبى الحسن الماوردى ، وأبى الوليد الباجى .

وهو عند ما يذكر الأقوال يبين أوجه الوفاق والخلاف بينها، ويصطفى منها ويرد بالحجة والبرهان .

وقد أحس عياض بتفوقه فى شرحه لهذا الضرب من ضروب الرواية ، فقال فى ختام كلامه عنها : « وقد تقصينا وجوه الإجازة بما لم نسبق اليه ، وجمعنا فيه تفاريق المجموعات والمسموعات والمشافهات والمستنبطات ، بحول الله وعونه » وصدق فيما قال .

ثم عقد باباً فى العبارة عن النقل بوجوه السماع ، والأخذ ، والمتفق فى ذلك والمختلف فيه ، والمختار منه عند المحققين ، وعند المحدثين .وهو فصل جيد ، برزت فيه شخصيته ، ودقته فى النقل والتخليص .

ثم قفاه بباب فى تحقيق التقييد والضبط والسماع ، ومن سهل فى ذلك وشدد . وأعقبه بباب فى التقييد بالكتاب والمقابلة والشكل والنقط والضبط . وقد وفق فى عرض هذين البابين توفيقاً كبيراً .

ثم عقد باباً عن التخريج والإلحاق والنقص ، بدأه بقوله : أما تخريج الملحقات لما سقط من الأصول فأحسن وجوهها ما استمر عليه العمل « عندنا » من كتابه خط بموضع النقص صاعداً إلى تحت السطر الذى فوقه . . . واختار بعض أهل الصنعة من « أفقنا » . . . وأفادنا فى هذا الباب أن الحكم المستنصر بالله كان فى قصره « بيت للمقابلة والنسخ » ثم ذكر فيه من شعره أبياتاً مطلعها :

خير ما يقتنى اللبيب كتاب محكم النقل متقن التقييد

ثم تحدث عن التصحيح والتمريض والتضبيب ، والضرب والحك والشق والمحو ، واختلاف العلماء فى الحرف المتكرر أيهما أولى بالضرب ، ثم قال : وأرى « أنا » . . . « وهذا عندى » . . .

ثم ذكر باباً فى تحرى الرواية والمجىء باللفظ ، ومن رخّص من العلماء فى المعنى ومن منع . ولما تحدث فيه عن اختلاف العلماء فى ذكر بعض الحديث لاستخراج نكتة لا تعلق لها ببقيته قال : « وقد تقصينا الكلام فى هذا فى كتاب « الإكمال لشرح كتاب مسلم » وقد نقلت فى تعليق نص قوله فى الإكمال المخطوط لتتم فائدة القارىء .

وعقد بعد ذلك باباً فى إصلاح الخطأ وتقويم اللحن واختلاف العلماء فى ذلك وقال : إن الذى استقر عليه عمل الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ، ولا يغيرونها فى كتبهم . ومنهم من يجسر على الإصلاح ، وكان أجرأهم على هذا من المتأخرين القاضى أبو الوليد : هشام الوقشى . . وربما نبه على وجه الصواب ، وربما وهم فى أشياء ، وتحكم فيها بما ظهر له أو بما رآه فى حديث آخر ، وربما كان الذى أصلحه صوابا ، وربما غلط فيه وأصلح الصواب بالخطأ . ثم عرض لكتاب إصلاح خطأ المحدثين للخطابى فقال : وقد نبه أبو سليمان الخطابى على ألفاظ من هذا فى جزء ، أيضاً ، لكن أكثر ما ذكره مما أنكره على المحدثين له وجوه صحيحة فى العربية ، وعلى لغات منقولة ، واستمرت الرواية به . وليس الرأى فى هذا واحداً » وما ذكره عن أكثر ما فى كتاب الخطابى غير مسلم ، ولكن رده يحتاج إلى إطناب لا سبيل إليه فى هذا المقام .

وفى باب ضبط اختلاف الروايات رأى : أن « أولى ذلك تكون الأم على رواية مختصة ، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت ، أو من نقص أعلم عليها ، أو من خلاف خرج فى الحواشى ، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه ، من اسمه أو حرف منه للاختصار ، لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات . . . ولا يغفل المهتبل بهذا ـ عند كثرة العلامات واختلاف الروايات تقييد ذلك

أول دفتره أو على ظهر جزئه أو آخره ، والتعريف بكل علامة لمن هذه ؛ لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن وكبر السن واختلال الذهن ، فتختلط عليه روايته ، ويشكل عليه ضبطه . ومن الصواب ألا يتساهل الناظر فى ذلك ، ولا يهمله ، فربما احتاج إلى تخريج حديث أو تصنيف كتاب فلا يأتى به على رواية من يسنده إليه ، إن لم يهتبل ذلك ، فيكون من جملة أصناف الكاذبين »

وهذا كلام جيد يصلح أن يكون أساساً للنشر والتحقيق . . .

ثم قال : إن الناس مختلفون فى إتقان هذا الباب اختلافا كبيراً ، وإن لأهل الأندلس فيه يدا ليست لغيرهم ، وإن إمام وقته فى بلاده شيخه أبا على الجيانى كان من أتقن الناس بالكتب وأضبطهم لها ، وأقومهم لحروفها ، وأفرسهم ببيان مشكل أسانيدها ومتونها ، وأنه قد أعانه على ذلك قوته فى الأدب ، وأخذه عن شيخه ابن سراج اللغوى ، آخر أئمة هذا الشأن ، وصحبته لابن عبد البر ، آخر أئمة الأندلس فى الحديث . ونا هيك من اتقانه لكتابه الذى ألفه على مشكل رجال الصحيحين » يعنى به كتاب « تقييد المهمل وتمييز المشكل »

ثم قال : وكان قرينة وكنيته شيخنا القاضى الشهيد عارفاً بما يجب من ذلك جدا ، لكنه لم يهتبل بكتبه اهتباله » ثم غمز للمرة الثالثة أستاذه أبا الوليد : هشام الوقشى الكنانى ، فقال : وكان القاضى أبو الوليد الكنانى ممن أتقن ، وربما تكلف فى الإصلاح والتقويم بعض ما نُعِىَ عليه »

ثم تحدث عن رفع الإسناد فى القراءة والتخريج والعمل فيه . ثم بين متى يستحب الجلوس للإسماع من المحدث ومتى يمتنع . واعتمد فى هذا الباب على بن خلاد ، ونقده فى اختياره سِنَّ الخمسين حداً لحسن التحديث وقال : وكم من السلف ومن بعدهم من المحدثين من لم يبلغه إلى هذا السن ولا استوفى هذا العمر ، ومات

قبله، وقد نشر من الحديث ما لا يحصى . وذكر منهم الكثير . ونقل قول ابن خلاد : فإذا تناهى العمر فأحب أن يمسك فى الثمانين ، وقال : إن الحد عنده فى ترك التحديث التغير وخوف الخرف ، وإلا فأنس بن مالك وغيره من الصحابة والتابعين ومن تلاهم : حدثوا ونيفوا على هذا العدد وقارب كثير منهم المائه ، ونيف عليها .

وقال بعد فراغه من هذا الباب : هذه فصول وأبواب انتخبناها فى هذا الكتاب ، وأتينا منها بالمحض اللباب ، مما يحتاج إليه طالب علم الحديث فى طلبه ، ويلتزمه من وظائفه وآدابه ، ويضطر إليه فى علم مآخذه ومباديه . وأتينا فى ذلك من المعقول والمنقول ما يعترف المنصف بالإجادة فيه »

ثم ختم الكتاب بباب جامع لفوائد من الحديث ، وشوارد من سير أهله ، ونوادر من الآثار تتعلق بالحديث وعلمه ، ومحاسن من آداب المشايخ فى سماع الحديث ونقله ، وهو يقع فى ست وثلاثين صفحة ، وكان فى مكنة عياض أن يلحق ما جاء به فى هذا الفصل بأماكنه المناسبة له من الكتاب ، ولكنه فعل ذلك مُسْتَنًّا بإمامه العظيم مالك بن أنس ؛ فإنه عقد فى آخر الموطأ « كتاب الجامع » جمع فيه كثيراً من الأحاديث التى استغرقت مائة وعشرين صفحة .

ومن النصوص التى ذكرها عياض فى الباب الجامع ذلك النص الذى رواه بسنده عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال : ما رأيت أبى ـ على حفظه ـ حدّث من غير كتاب إلا أقل من مائة حديث » وهو نص يصحح ما وقر فى أذهان عوام العلماء من أنه كان يحدث بأحاديثه كلها من غير كتاب .

ومن نصوص هذا الباب ذلك الدعاء الذى كان يدعو به الحسن البصرى عندما يريد مفارقة من يحدثهم ، وهو : « اللهم بارك لنا فيما تقلبنا إليه من قول

وعمل ، ومال وأهل ، اللهم اجعلها نعمة مشكورة مشهورة ، مبلغة إلى رضوانك والجنة ، واجعله متاع إيمان وزاد إيمان » .

وآخر ما أورده في الباب ـ وكان إيراده مسك الختام ـ الدعاء الفذ الذى كان يختم به رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، مجلسه ، وهو كما رواه ابن عمر : « اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك ، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا ، اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أبقيتنا ، واجعله اللهم الوارث منا ، واجعل ثارنا على من ظلمنا ، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا ، ولا تجعل الدنيا أكبر همى ولا مبلغ علمى » .

وهو حديث رواه الحاكم فى المستدرك وقال : إنه صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه . وأقره على ذلك الذهبي .

وظل كتاب الإلماع مشرعاً يستقى منه المؤلفون فى علوم الحديث ، وممن انتفع به وصرح بإنه قد قلده : أبو عمرو بن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٢ ولكنه كان فى أكثر الأحيان يذكر قوله ولا يصرح باسمه ولا يشير إليه . وكذلك استقى منه كل المؤلفين الذين داروا فى فلك مقدمة ابن الصلاح ، وجعلوها كعبة يطوفون بها ، ويوجهون إليها وجوه أبحاثهم ، كالعراقى والزركشى والبقاعى وابن حجر والسخاوى والسيوطى والبلقينى وابن جماعة وغيرهم ممن يطول ذكرهم .

وقد عده ابن حجر فى نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر أول الكتب المؤلفة فى المصطلح بعد كتب الخطيب ، ووصفه بأنه كتاب لطيف ، فى حين أنه وصف المحدث الفاصل لابن خلاد بعدم الاستيعاب ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم بعدم التهذيب ، ومعرفة أبى نعيم بالخصاصة إلى التعقيب .

ولا ويساورنى ريب فى أن ابن حجر قد أساء الحديث عن تلك الكتب الثلاثة ، وقسط فى حكمه عليها ولعل مرد ذلك إلى أنه نظر إليها باعتبار صلاحيتها لأن تكون متونا تحفظ وتشرح ، فلما لم يجدها كذلك قال فيها ما قال .

ومنطق الإنصاف يقضى بعدم قرنها بمتن من المتون المنتزعة من مقدمة بن الصلاح ، بل يأبى وضع تلك المقدمة فى مصافها ؛ فإن بينها وبينهم مفازة تتيه فيها جهود المادحين لها ، وتضيع أصواتهم الناعقة بفضلها .

وقد وصل إلينا كتاب الإلماع من طريق تلاميذ عياض الذين رحلوا إلى المشرق ، ومروا بالإسكندرية وحدثوا به فيها . ومن هؤلاء : أبو الحسن على بن عتيق بن مؤمن الأنصارى (٥٢٣ — ٥٩٨ هـ) وهو قرطبى نزل مدينة فاس . ثم رحل مشرقاً سنة ٥٦٠ .

وقد لقى بالإسكندرية الحافظ السِّلَفى فسمع منه وأجازه ، وحدّث بها بكتاب الإلماع .

ومنهم أبو الطيب : عبد المنعم بن يحيى بن خلف الحميرى (٥١٨ — ٥٨٦هـ) وهو غرناطى سكن الجزيرة الخضراء ، ثم مراكش ، ورحل إلى المشرق ، وتجول فى بلاده ، ثم استقر بالإسكندرية مستوطناً فيها ، ولقى بها السِّلَفى ، وأخذ عنه ، وحدث بها ، ومما حدث به كتاب الإلماع .

وسمعه من هذين على بن المفضل بن على المقدسى (٦٩٥ — ٧٦١ هـ) وهو فقيه مالكى ، ومحدث مصنف ، وشاعر ، أصله من القدس ومولده بالإسكندرية ووفاته بالقاهرة .

وقد أقرأه ابن المفضل المقدسى بالإسكندرية ، وممن قرأه عليه بها ، أبو عبد الله محمد : بن يوسف البرزالى الإشبيلى . المتوفى سنة ٦٣٦ هـ وكانت قراءة البرزالى عليه من نسخة نسخها من أصل شيخه ، وأتم نسخها أول يوم من شعبان سنة ثلاث وستمائة .

ومن نسخة البرزالى نسخت مخطوطة بمكتبة آيا صوفيا بتركيا .

ورمزت إليها بحرف « ا » وقد فرغ ناسخها من نسخها فى يوم السبت الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول عام تسعين وسبعمائة . وعدد أوراقها ٧٢ ورقة ، وقد أصابتها رطوبة فى وسطها محت بعض سطورها وكلماتها .

والنسخة الثانية نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، وعدد أوراقها ٤٩ ورقة . وعلى صفحة العنوان كتب هذا السماع : « قرأ جميع هذا التأليف علىّ الفقيه . . . أبو عبد الله : محمد بن أحمد بن مرزوق . . . فليرو ذلك عنى ويروه لمن شاء . وكتب محمد بن أحمد بن محمد اللخمى ، المعروف بابن أبى عزفة ، نفعنى الله وإياه . وكتبت فى جمادى الأول سنة خمس وتسعين وخمسمائة . . » .

وجاء فى آخر النسخة : « وكتبه لنفسه بخط يده : موسى بن عمران بن موسى بن عياض اليحصبى » .

والنسخة الثالثة ورمزها « س » بمكتبة الأسكوريال رقم ١٥٧٢ وكتب على أولها : « وكتبه لنفسه العبد الفقير إلى رحمة الله على بن محمد بن على بن فرج القيسى .

وجاء بآخرها : « كمل الكتاب بحمد الله فى الخامس لرمضان المعظم سنة ٦٣٢ هـ وكتب على بن محمد بن على بن فرج القيسى بخطه ، من أصل نسخ من أصل ابن أبى زمنين . وكان عليه خط يد مؤلفه ، على ما ذكر فى آخره ناسخه » وهى تقع فى ٤٧ ورقة . وابن أبى زمنين صاحب الأصل المشار إليه هو القاضى المحدث أبو بكر : محمد بن عبد الله بن محمد بن أبى زمنين المتوفى سنة ٦٠٢ هـ .

وعن هذه النسخ الثلاث كانت طبعة كتاب الإلماع التى أرجو أن أكون قد وفقت إلى تحقيقها على نحو يرضى عنه كرام العلماء . ؟

السيد أحمد صقر